مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦١٦**

الخميس ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٨/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة كولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد مشاباني
	الصين	السيد يانغ تاو
	فرنسا	السيد أرو
	غابون	السيدة أونانغا نديايي
	كولومبيا	السيد أسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاتام
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة دي كارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2011/574)

رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2011/575)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2011/574)

رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2011/575)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا للاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد فوك ييريمتش، وزير الخارجية في صربيا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أنور خوجه للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن استجابة لرسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، والتي ترد في الوثيقة S/2011/575.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/574، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد مولي.

السيد مولي (تكلم بالإنكليزية): سأركز في إحاطتي الإعلامية على التوترات المستمرة في شمال كوسوفو منذ آخر مناقشات عقدها المجلس بشأن الحالة قبل بضعة أسابيع.

كما ورد في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام فريد ظريف في ٣٠ آب/أغسطس، (انظر S/PV.6604)، وعقب أحداث ٢٥ تموز/يوليه، توسطت قوة الأمن الدولية في كوسوفو في التوصل إلى تفاهم بين جميع الأطراف يقضي بأن تكون القوة مسؤولة عن المعابر الحدودية الإدارية – البوابتان ١ و ٣١ – في الشمال على الأقل حتى تاريخ اليوم، ١٥ أيلول/سبتمبر. وكان الهدف من ذلك التفاهم إدارة الحالة لحين استئناف بلغراد وبريشتينا للحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٢ أيلول/سبتمبر. وأدى تنفيذ التفاهم إلى نزع فتيل التوترات تدريجيا، ولكن بصورة غير كاملة، في شمال كوسوفو وإزالة جميع حواجز الطرق تقريبا التي كان أفراد الطائفة الصربية في كوسوفو قد أقاموها.

وعالج المشاركون في اجتماع ٢ أيلول/سبتمبر في بروكسل، حسبما كان مخططا، مسألة أختام جمارك كوسوفو والتي دفعت بريشتينا إلى فرض حظر في البداية على السلع الصربية والتي كانت أحد الأسباب التي سيقت للعملية التي نفذتها الشرطة في شمال كوسوفو في ٢٥ تموز/يوليه.

وجرى التوصل إلى اتفاق بالفعل بشأن الاعتراف المتبادل من قبل بريشتينا وبلغراد بأختام الجمارك. ونفهم أن الاتفاق لم يعالج المسائل الأخرى ذات الصلة بالجمارك، بما فيها إنشاء نقاط تفتيش جمركية عند البوابتين في الشمال.

ولعل مجلس الأمن يذكر أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو كانت، قبل ٢٥ تموز/يوليه، مسؤولة عن البوابتين حيث مارست رقابة جمركية جزئية بتسجيل حركة المرور عبر البوابتين والمسح الضوئي للوثائق. وجرى تبادل المعلومات المستقاة من هذه الرقابة مع شرطة وجمارك كوسوفو ومع السلطات الصربية عبر مكتب الاتصال التابعة للبعثة الأوروبية في بلغراد. وبالاشتراك مع الشرطة التابعة للبعثة، نفذ مسؤولو الجمارك في البعثة أيضا أعمال تفتيش أمني مشتركة بصورة عشوائية.

ومع اقتراب موعد ١٥ أيلول/سبتمبر، بدأت سلطات كوسوفو في الإعلان عن أنها تعتزم إنشاء نظام كامل للرقابة الحدودية والجمركية عند البوابتين بعد انقضاء مهلة ١٥ أيلول/سبتمبر لنظام قوة كوسوفو هناك. وفي هذا الصدد، نفهم أن بريشتينا أعدت، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو وبعض الأطراف الدولية الأخرى، خطة تشغيلية ستُنفذ بصورة تدريجية اعتبارا من يوم غد، ١٦ أيلول/سبتمبر. وتتضمن الخطة الحالية، وفقا لمعلومات حصلنا عليها من مصادر مختلفة، استئناف بعثة الاتحاد الأوروبي لمهام شرطة الجمارك والحدود عند البوابتين ١ و ٣١، يرافقها ضابطان محليان عند كل بوابة – أحدهما من ضباط جمارك كوسوفو والآخر من ضباط شرطة حدود كوسوفو. ونفهم أنه ستُبذل جهود لنشر ضابط شرطة من أصل ألباني وضابط شرطة من أصل صربي. كما نفهم أنه لن يتم تحصيل إيرادات عند البوابتين في هذه المرحلة. وبحسب بعثة الاتحاد الأوروبي، فإنه سيتعين دفع الرسوم الجمركية المستحقة على السلع التجارية الداخلة عبر البوابة ٣١ في نقطة ميتروفيتشا (الجنوب) الجمركية.

ويشير بيان مشترك صدر أمس عن الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون إلى الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في ٢ أيلول/سبتمبر بخصوص الاعتراف بالأختام الجمركية وينوه إلى أن السلطات في كوسوفو تشاورت مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي والبعثة الأوروبية بشأن عملية تنفيذ ذلك الاتفاق وأن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن يتسنى الآن رفع تدابير الحظر ذات الصلة بالتجارة بين صربيا وكوسوفو. وقال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، زافييه بو دو مارناك،

> ”إن الأمر برمته يتعلق بتحسين سيادة القانون في الشمال وهي مسألة في صالح جميع المواطنين الملتزمين بالقانون، وهو الأمر الذي أنشئت بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون من أجله. وستكون هناك فرق مختلطة عند البوابتين. وستتولى البعثة الأعمال التشغيلية، وفقا لولايتها“.

وخلال مؤتمر صحفي للإعلان عن خطة سلطات كوسوفو لتنفيذ الاتفاق، قال رئيس وزراء كوسوفو ثاتشي إن الخطة جزء من ”الرؤية الكلية لحكومة كوسوفو لمواطني كوسوفو المقيمين في الجزء الشمالي من البلد“ والتي ”ستفيد في توسيع نطاق برنامج إصلاح الحكم المحلي ... حيث سترسخ وتوسع نطاق حضور جمهورية كوسوفو وسلطتها هناك“. وأضاف أنه يبعث برسالة ”جميع الصرب في شمال كوسوفو مفادها أن حكومة كوسوفو في خدمة جميع المواطنين بغض النظر عن أصلهم العرقي“.

وفي الوقت نفسه، يعارض صرب كوسوفو في الشمال بشدة خطط بريشتينا لإنشاء نظام للرقابة الجمركية عند البوابتين، ويواصلون رفضهم لسلطة مؤسسات

كوسوفو. وردا على هذه التصريحات التي صدرت مؤخرا، جرى تنظيم عدد من الاحتجاجات السلمية في الشمال خلال الأسبوع المنقضي، شارك فيها تلاميذ المدارس الصربية وموظفو القطاعين الطبي والقضائي وغيرهم من الصرب. وبصفة عامة، يبدو أن المنطقة تسودها أجواء من القلق والخوف حيث يُظهر صرب كوسوفو يقظة واستعداد متزايدين للرد على التطورات – وذلك، على سبيل المثال، من خلال إعادة نصب حواجز طرق على الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا، وكذلك على الطرق الرئيسية في الشمال.

كما رفض عدد من الممثلين السياسيين المحليين اتفاق ٢ أيلول/سبتمبر بشأن الأختام الجمركية وانتقدوا قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي بشدة بدعوى الافتقار إلى الحياد بشأن مسألة مركز كوسوفو نظرا لتأييدهما لخطط بريشتينا. وتحسبا للتطورات عند البوابتين، أُعلن عن أن جميع المؤسسات العامة والشركات والمكاتب الخاصة ستغلق أبوابها في شمال كوسوفو غدا، ١٦ أيلول/سبتمبر. واليوم، جرى إبلاغنا أن قوة كوسوفو أغلقت البوابة ١ في الساعة التاسعة مساء بالتوقيت المحلي بسبب تجمع قرابة ١٠٠ شخص من صرب كوسوفو هناك. وعلى الرغم من أن البوابة ٣١ لم تُغلق رسميا، فإن شاحنة مملوكة لأشخاص من صرب كوسوفو أغلقت البوابة، ما أدى إلى سد الطريق تماما.

وتعارض بلغراد بشدة، من جانبها، خطط بريشتينا المعلنة لإنشاء نقاط تفتيش جمركي في الشمال، وهي مسألة من المنتظر مناقشتها في سياق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأعلن الرئيس الصربي تاديتش في مؤتمر صحفي أن ”إبلاغ صربيا بنوايا بريشتينا لا يعني قبولنا بهذه النوايا“. وقال إن صربيا لن تدخر وسعا لمنع حدوث ذلك وحذر المؤسسات الدولية من أنها ”تتحمل المسؤولية عن جميع العواقب المحتملة في حالة حدوث ذلك“.

وأضاف ”إن هذه محاولة لفرض حلول انفرادية من جانب قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، اللتين يجب عليهما التزام الحياد من حيث المركز“، وإن صربيا ”يساورها الانزعاج على وجه خاص لأن من هم على استعداد لاتخاذ مثل هذا النوع من الإجراءات الانفرادية يمكنهم أن يفعلوا ذلك باستخدام القوة“.

وعلى ضوء ما ذكرت، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء احتمال أن يؤدي تنفيذ الخطط المعلنة إلى تشدد المواقف في الميدان، ويشكل تهديدا للاستقرار ويفضي إلى اندلاع أعمال العنف من جديد. وعلى الرغم من عدم استشارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن مضمون تلك الخطط من جانب بريشتينا أو غيرها من المحاورين الدوليين، فإنها اتصلت على نحو استباقي بجميع الأطراف لجمع المعلومات وتيسير التواصل وتوجيه الرسائل – إلى بلغراد وبريشتينا، فضلا عن قادة صرب شمال كوسوفو – تدعو إلى توخي الهدوء وتثني عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية أو استخدام القوة والعنف. وخلال الأيام القليلة الماضية، التقى الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام بالعديد من المحاورين الرئيسيين لكي ينقل إليهم تلك الرسالة ذاتها شخصيا، ويسر اجتماعا بين قادة صرب شمال كوسوفو ونائب قائد قوة الأمن الدولية في كوسوفو.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف ١٢٢ لتحديد سبيل للمضي قدما سيستهدف الحفاظ على الأمن والسلام في جميع أرجاء كوسوفو وتفادي اندلاع أزمة جديدة. كما نتوقع أن تضطلع جميع الكيانات الدولية الموجودة في كوسوفو بواجباتها المسندة إليها وفقا لذلك. غير أنه يظل من مسؤولية الأطراف في المقام الأول والأخير إبداء التزامها الكامل بالحوار والمصالحة والسلام، بدلا من اتخاذ

إجراءات انفرادية أو استخدام القوة. وأمام أعضاء المجلس اليوم فرصة توجيه رسالة واضحة مفادها أنه ينبغي لبريشتينا وبلغراد تحمل المسؤولية عن الحيلولة دون تجدد العنف في شمال كوسوفو يوم غد وفي المستقبل. إننا نعارض اتخاذ الإجراءات الانفرادية، من ناحية، ونرفض مغالاة أي طرف في الخطابة، من ناحية أخرى، بما في ذلك أي إجراء قد يهدد مكاسب الحوار ومستقبله.

الرئيس : أشكر السيد مولي على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع في جلسة سرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.